

السوفييتي يريد رؤية افغانستان دولة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة

بعض الزعميان السوفييتي ميخائيل غورباتشوف والافغاني نجيب الله في خطوات اضافية لوضع نواحي تنظيم الوضع حول افغانستان باسرع ما يمكن. ولبي الجانب السوفييتي طلبا افغانيا افغانية.

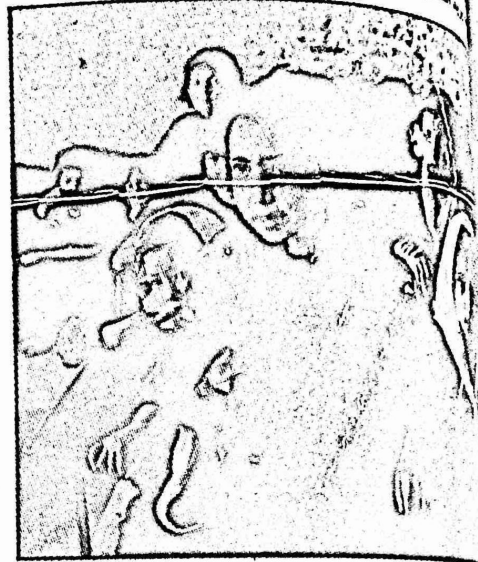
ميخائيل غورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي، عملية المصالحة في افغانستان بانها سياسة سليمة. وقال غورباتشوف في اجتماعه بالضيف الافغاني السكرتير العام لحزب الشعب الديمقراطي الافغاني، في موسكو يوم الاثنين الماضي، ان افغانيا دخلت مرحلة جديدة. وان الشعب الافغاني توصل اليها عبر الالام.

وبصورة اساسية عصابات المرتزقة التي توجهها الكتل المتطرفة المتواجدة في باكستان. واذن نجيب الله ان الولايات المتحدة وبريطانيا ودول اخرى زادت من حجم المساعدة العسكرية لهذه الكتل، وتورد لها اسلحة حديثة، وبالنتيجة ما زال السكان الامنون يتعرضون للقتل الذي يقع ضحيته بالاساس الشيوخ والنساء والاطفال.

وكانت الحكومة الافغانية قد اعلنت في اوائل الاسبوع الماضي عن تمديد وقف اطلاق النار من جانب واحد ستة اشهر اخرى. وجاء هذا الاعلان على خلفية النجاح الذي يحققه برنامج المصالحة الوطنية الذي طرح في ١٥ كانون ثاني من هذا العام. وكذلك في اعقاب موافقة مجلس الثورة على مشروع الدستور الجديد ودعوته جميع الافغان بمن فيهم الذين يعيشون خارج افغانستان الى الاشتراك في مناقشته.

وكانت الحكومة الافغانية قد اصدرت مرسوما يقضي بحرية تشكيل الاحزاب السياسية المثلثة لصالح الطبقات المختلفة شريطة التزامها بنهج اعادة السلام ووقف اراقة الدماء في افغانستان والحفاظ على تنمية الصداقة الافغانية - السوفييتية.

واقام في كابول العاصمة مهرجانا خطابي كبير ضم الالوف من العمال وخطب فيه حاجي محمد تكانهي



بنيان جديدة مكنتها الثورة من ممارسة حقها في التعليم

السوفييتي تضع مقدمات ملائمة للسير الناجح على طريق الوفاق الوطني ولحل القضية الافغانية. ووضح نجيب الله ان الحوار يتسع مع المعارضة واتخذت خطوات نحو تشكيل حكومة ائتلافية ونحو توحيد كافة القوى القومية والوطنية.

واوضح نجيب الله انه مع ذلك فان النشاطات الحربية ما زالت مستمرة على ارض افغانستان وتقوم بها الان

رئيس مجلس الثورة الافغاني، وقال ان استعادة الوحدة الوطنية ستكون عاملا يقرر مسيرة المجتمع الافغاني على طريق الحرية والديمقراطية. وقالت وكالة "ادن" الالمانية الديمقراطية ان الشعب الافغاني يشارك بنشاط في مناقشة وثيقة الدستور وستصبح هذه الوثيقة بعد التعديلات التي سيقدمها المواطنين اول دستور لجمهورية افغانستان الديمقراطية. يبدل الدستور المؤقت المعمول به الان. وحسب الدستور الجديد ينتخب مجلس "الجرجا" هي التي ستقوم باقرار الدستور الجديد بعد التعديلات. كما سيقدر المجلس الوطني بصفته الهيئة التشريعية العليا الذي يشمل مجلسين متساويين في الحقوق الانجازات الاساسية الداخلية والخارجية للبلاد.

كما ضمن الدستور للمواطن حق الاشتراك في الحياة الاجتماعية والنظام والاجتماع الى جانب الحق في العمل والاستراحة والتعليم المجاني وحماية الصحة. والرعاية الاجتماعية كما ضمن حرية الاديان. فيما تقوم السياسة الخارجية على مبدأ عدم الانحياز وتخدم الحفاظ على المصالح الوطنية وتستهدف ضمان السلام في العالم ونزع السلاح العام ووقف سياق التسلح وكذلك التعاون الدولي الشامل.

على صعيد اخر كثفت عصابات المتمردين اعتداءاتها على المدنيين والاماكن الدينية والعامه بدفع من واشنطن. وقد نجحت القوات الحكومية بدعم من السكان في القضاء على عصابة كبيرة كانت تعمل في منطقتي كابول وبارباك. وبعد محاصرة العصابة طلبت القوات الحكومية من افراد العصابة القاء السلاح فردوا باطلاق النار وأسفرت المعركة عن قتل وجرح عشرات من افراد العصابة واسر ١٢ شخصا آخرين. كما تم الاستيلاء على مستودعات للأسلحة بينها ٤٥٠ صاروخ - ارض - ارض ومدافع مضادة للطائرات. بالإضافة لمدافع هاون. نشرت ذلك وكالة بختيار الافغانية.

المضامين الديمقراطية

الاشتراكية

المزيد من الاشتراكية المزيد من الديمقراطية مما هدف اعادة البناء الجارية في الاتحاد السوفييتي حسب تليخيص ميخائيل غورباتشوف واخرين. واذا كان قانون المؤسسة الاشتراكية، الذي اقراه مجلس السوفييت الاعلى في دورته الاخيرة، وعالجناه على هذه الصفحة في عدد سابق، قد صمم للعناية بالشطر الاول، فان قانون المناقشة الشعبية العامة للمسائل الهامة في حياة الدولة قد صمم للعناية بالشطر الثاني.

والقانونان يوضحان بجلاء افضلية وشمولية الديمقراطية الاشتراكية على نظيراتها البرجوازية. فالقانون الاول يمنح جماعات العمل حق وضع خطط الانتاج وتحقيقتها وانتخاب المدراء والمسؤولين وتغيير غير المدعين وغير المبادرين، اما القانون الثاني فيضع على المواطن مسؤولية مناقشة وابداء الرأي في كل مسائل الحياة الهامة في البلاد والتنمية.

لقد قدم اندريه غروميكو مشروع القانون للنواب قائلا: يطرح الان قانون المناقشة الشعبية للمسائل الهامة في حياة البلاد. وتتطور فيه وتصاغ المبادئ الدستورية لاشترك الكادحين في ادارة شؤون المجتمع والدولة. ويهدف الى مواصلة نشر الديمقراطية في كل نواحي حياة المجتمع الاشتراكي.

ان اشتراك المواطنين على جميع المستويات في حل الشؤون الهامة في حياة البلاد وفي مناقشة مشروعات القوانين هو اتجاه جديد وجذري لتطوير مبادئ الديمقراطية لدولتنا.

ان اعادة البناء الجارية في البلاد تساعد في زيادة النشاط السياسي للكادحين وتتطلب القيام بانعطاف هام نوعي نحو اكتشاف كامل للطاقة الديمقراطية الكامنة في الاشتراكية والاستفادة منها. ويثبت القانون الجديد المسائل المتعلقة بالاتجاهات الاساسية لتنمية البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومسائل تحقيق الحقوق والحرية والواجبات الدستورية للسوفييت.

واخيرا اوضح غروميكو ان مياغة نظام لهذه المناقشة الشعبية لاهم المسائل قانونيا ستعطي ضمانات حقوقية ثابتة لاشترك المواطنين في اعدان قرارات الدولة.

٣ اطفال وامرأة حامل قتلوا في هجوم

لعصابات الكونتراس في نيكاراغوا

قالت صحيفة "هيرالد تريبيون" الاميركية ان متمرد الكونتراس شنوا هجوما على بلدة في نيكاراغوا يوم الخميس الماضي لجذب الانظار الى حركتهم في وقت تجري لجان التحقيق التابعة للكونتغرس استجوابات للمسؤولين عن فضيحة ايران - كونترا. غيت. اضافت ان ١٠٠ من رجال العصابات هاجموا بلدة سان خوزيه دي بوكي على بعد ٢٦٠ كم شمال ماناغوا، وكما في حالات الهجوم على القرى والمدن، خلفوا ضحايا مدنيين دون اضرار اي نجاح عسكري ملموس. ونقلت على لسان ضابط في الجيش السانديني قوله انه تم العثور على ٢١ جثة من المتمردين عقب الهجوم، واسفر الهجوم عن مقتل ٣ اطفال وامرأة حامل حسب الصحيفة. وادعى ناطق بلسان الثوار في هندوراس ان المتمردين دمروا ممر اقلاع للطائرات ومركزا للجيش فيما قالت الصحيفة انه لم تشاهد اي اثار للتدمير في هذا الممر وظلت سقائف مركز الجيش سليمة بدون اي مساس.



لماذا هو النظام الهمجي في السعودية !

مؤخرا، بيانان صادران عن لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في السعودية، يكشفان عن مغبة النظام الهمجي وعناء الشديدي للشعب، حيث يلجأ الى اساليب لا يوجد من يمارسها في العالم من حيث وحشيته وشره. تلك ثروات اسطورية كالسعودية، يتعاظم الصراع بين الثراء الفاحش للأسرة الحاكمة والفقراء البائسين لها. وبين الجماهير الشعبية بطبقاتها الكادحة، ويلجأ النظام الى شريعة الغاب وقوانين العصور المظلمة للقمع الشعبي المتعاظم ضد ممارساته، حيث تتم اهانة المواطنين والتعدي على حرياتهم الشخصية والدينية والاعراف والادب والارواح والدماء منهم مملقة.

بعد البيانين قاشمة باسماء عشرين مواطنا اوقعت السلطة العقاب بهم في الفترة بين ايار ١٩٨٦ واول ايلول ١٩٨٧، حيث تم قطع رقاب خمسة عشر منهم بالسيف وبموجب اوامر مصادقة من الملك.

حيث اللجنة "جميع احرار وشرفاء بلادنا والعالم الذين كان لدورهم التضامني الكبير دورا في احياء سلطات الحكم في السعودية على اطلاق سراح مجموعة كبيرة من المعتقلين السياسيين من مختلف البلدان التي عملت على اطلاق سراح هؤلاء المناضلين ان تواصل ضغطها للانفراج عن المعتقلين السياسيين والكشف عن مجهولي المصير منهم. ومن بينهم المناضل الكبير ناصر سعيد، وطالب اطلاق الال سعود بان تعيد للمفرج عنهم وثأقتهم وحقوقهم وحررياتهم في العمل والسفر والتنقل وسائر الامانة الطبيعية دون اية ملاحقة من اجهزة القمع، وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم جراء